اقتصاد

وزير اقتصاد و٨٠ رجل أعمال إلى المنتدى الاقتصادي في القرم

| علي محمود سليمان

كشف مصدر في مجلس رجال الأعمال السوري الروسي عن توجّه وفد حكومي اليوم إلى جمهورية القرم في روسيا الاتحادية للمشاركة في المنتدى الاقتصادي (يالطا القرم) بدعوة من رئيس جمهورية القرم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن المصدر أن الوفد الحكومي سيكون برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر خليل وعدد من ممثلي القطاع الحكومي كممثل عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي وممثل عن مديرية التعاون الدولي في وزارة الاقتصاد وممثل عن هيئة الاستثمار السورية حيث ستقوم هيئة الاستثمار بعرض خريطة الفرص الاستثمارية الموجودة في سورية باللغة الروسية إضافة للإطلاع على المجالات الاستثمارية التي ينشط بها رجال الأعمال في جمهورية القرم.

ولفت المصدر إلى أن مجلس رجال الأعمال السوري الروسي سوف يكون مشاركاً بحوالي ٨٠ رجل أعمال من المجلس للتباحث مع رجال الأعمال في القرم عن المشاريع الاستثمارية المشتركة وذلك على مدى ثلاثة أيام هي فترة انعقاد المنتدى الاقتصادي.

وأشار المصدر إلى أن المشاركة في المنتدى تهدف لوضع رؤية للتعاون الاقتصادي مع جمهورية القرم ورجال الأعمال فيها والتباحث في التسهيلات المقدمة من الطرفين والمشاريع الاستثمارية الموجودة في جمهورية القرم وطرق التعاون بين رجال الأعمال في البلدين، مع الإشارة إلى أن جمهورية القرم تمتلك ميناء مهماً على البحر الأسود وسوف يتم التباحث في النقل البحري والتسهيلات المقدمة من الطرفين.

وفي سياق متصل كشف مصدر حكومي عن بدء التحضيرات لتشكيل الوفد الحكومي الذي سوف يسافر إلى جمهورية كوريا الشمالية مطلع الشهر القادم للمشاركة في اللجنة المشتركة بين البلدين.

الآمر العام لـ«الوطن»: لمراقبة نقل الحبوب وضبط منافذ المهربين

الضابطة الجمركية إلى الرقة خلال أيام وتحضيرات باتجاه إدلب

| عبد الهادي شباط

ذكر الأمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش لـ«الوطن» أن عودة الضابطة الجمركية إلى الرقة خلال أيام، وذلك للعمل في ثلاثة مواقع تشمل حقل الثورة النفطي ومنطقتي الرصافة ومعدان، حيث كانت تعمل ضابطة الرقة خلال السنوات الماضية في محافظة حماة بسبب طبيعة الظروف الأمنية التي شهدتها محافظة الرقة، مبيناً أن عدد عناصر الضابطة يقترب من ١١٢ إضافة لـ٤ ضباط.

ركز علوش خلال تصريحه لـ«الوطن» على إعادة تفعيل الضابطة الجمركية في الرقة ودورها في مراقبة الحبوب القادمة من المناطق الشرقية، وخاصة خلال الموسم القادم، حيث سيتم التدقيق في هذه الحبوب والتأكد من سلامة البيانات وشهادات المنشأ المرفقة مع هذه الحبوب لضمان وقف حالات التهريب التي تدخل بحجة أنها إنتاج المنطقة الشرقية، علماً بأن معظمها حبوب ذات مواصفات رديئة، مع ضمان تقديم كل التسهيلات للمزارعين والناقلين للإنتاج المحلي في هذه المناطق، إضافة إلى العديد من المهام التي ستوكل لهذه الضابطة حيث ستقوم ضابطة الرصافة بمراقبة سرير النهر والحيلولة من مرور عمليات التهريب نحو الداخل السوري، حماية للاقتصاد المحلي وسلامة المواطن.

كما كشف العميد عن إجراء مشابه يتمثل ببدء التحضير لعودة ضابطة إدلب الجمركية خلال المرحلة المقبلة وتوزع عملها حالياً ضمن عدد من المناطق أهمها أبو الظهور وأبو عمر، وذلك لضبط المنافذ التي يستخدمها المهربون لإدخال بضائع ومواد مهربة نحو مناطق في الداخل السوري ومن ثم إعادة توزيعها على مختلف المحافظات والأسواق المحلية.

واعتبر علوش أن خطة الضابطة الجمركية تعمل على التوازي مع مساعي تجفيف منابع ومنافذ التهريب عبر ضبط المنافذ والمعابر الأساسية، إضافة إلى خطة ضبط حالات الفساد والتجاوزات الحاصلة في العمل الجمركي، حيث تنشأ بعض عمليات التهريب بناء على تعاون بين بعض التجار والمخلصين وبعض العناصر ممن يسهلون عملية التهريب، مشيراً إلى أن الضابطة تطور جملة من الإجراءات للحد من تلك التصرفات، أهمها إعادة هيكلة الضابطة الجمركية، حيث تم البدء بحركة تنقلات طالت الضابطات الجمركية، وشمل جدول التنقلات مؤخراً نحو ١٠ ضباط، وهي تنقلات وقائية تعمل عليها الجمارك بشكل دوري لضمان سلامة العمل الجمركي ومنع حدوث مناخات تسهم في حالات التجاوز والمخالفات، وأوضح أنه يتم العمل على اختيار رؤساء الضابطات ضمن معايير العمل الجمركي وممن تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة الكافية، كما تعمل الضابطة على التشدد في العقوبات بحق المخالفين من عناصر الضابطات الجمركية لتكون عقوبات رادعة.

وبين أن هناك جملة من الإجراءات يتم العمل عليها حالياً وخاصة في شهر رمضان لزيادة الرقابة والمتابعة للعديد من المواد ومنها المواد الغذائية التي يكثر الطلب عليها بسبب بعض العادات الاستهلاكية المرافقة لهذا الشهر المبارك، مثل التمور والعصائر والمعلبات.. وغيرها، لضمان سلامة هذه المواد في الأسواق المحلية، وفي هذا الإطار كشف الآمر العام عن ضبط شاحنة من اللحوم المهربة مصدرها مستودعات في حماة حيث كانت تتجه هذه الكميات للبيع في أسواق دمشق.

وفيما يخص عمليات الترفيق، بين علوش أن عمل الترفيق من اختصاص الجمارك وهناك ضابطتان مختصتان بالموضوع، هما ضابطة ترفيق حمص وضابطة ترفيق دمشق، مبيناً أنه من المهام الأساسية لهذه الضابطات هو مرافقة المواد والبضائع المستوردة القادمة عبر المرافئ والموانئ نحو المستودعات في المحافظات والمناطق المختلفة وأن نشاط تلك الضابطات تراجع خلال السنوات الأخيرة بفعل ركود حالة الاستيراد والشحن التي رافقت ظروف الحرب على سورية، وأن الضابطة الجمركية جاهزة لتغطية المطلوب منها لضمان سلامة المواد والبضائع ووصولها آمنة.

مشروع مرسوم جديد بصلاحيات واسعة لوزارة الاقتصاد قيد التدقيق في مجلس الدولة

| صالح حميدي

أكد معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية خالد أبو فخر لـ«الوطن» أن مشروع المرسوم الجديد الناظم لمهام وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أصبح في مجلس الدولة، بعد أن خرج من وزارة العدل على خلفية موافقة اللجنة الاقتصادية عليه، واصفاً أنه في المراحل الأخيرة حالياً.

وأشار إلى أن أهم ما يتضمنه مشروع مرسوم مهام وزارة الاقتصاد الجديد هو توسيع صلاحياتها، ويعطي مساحة واسعة على صعيد عمل الهيئات والمؤسسات التابعة للوزارة وإحداث فروع لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها التنموي والأفقي في المحافظات وتفاعل مشاريعها مع الجهات المعنية وتأمين إيرادات مالية لها لتفعيل أعمالها ومهامها مستقبلاً.

ونوّه أبو فخر بأن مشروع المرسوم الجديد تضمن بندا يعد فيه وزارة الاقتصاد الغطاء التشريعي للاستثمار، وهو بات من مهام الوزارة بناءً على توجيه من وزير الاقتصاد فيما يتعلق بالشق الاستثماري وخاصة بعد صدور مرسوم تسمية وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، وقد وضعت في بند مستقل لتمارس الوزارة مهامها وتأخذ صلاحياتها على صعيد الاستثمار ضمن الإطار التشريعي.

وتسعى الوزارة وفق أبو فخر إلى تطوير النشاط الاستثماري والمساهمة في تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار في القطاعات التنموية ذات الأولوية وتوقيع اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والانضمام إلى المعاهدات الدولية ذات الصلة بضمان الاستثمار والإشراف على نشاط المناطق الحرة بكل أنواعها وأشكالها والمساهمة في تعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأشار إلى أن مشروع مرسوم مهام الوزارة مازال في مجلس الدولة حسب السياق الناظم لمساره التشريعي، وكان عرض للتدقيق في وزارة العدل، ولم تتحفظ الوزارة على الصياغة القانونية للمرسوم، وهو حالياً في مجلس الدولة لتبيين الصياغة ومعالجته وسوف تنظر بصياغته كذلك ومدى توافقه مع المراسيم والقوانين والأنظمة السابقة وعدم تداخلها مع مراسيم الوزارات والهيئات الأخرى، مبيناً أن اللجنة الاقتصادية كانت أقرته قبل ذلك، وسوف ينتقل من مجلس الدولة إلى رئاسة الوزراء مرورا بوزارة الاقتصاد قبل عرضه على مجلس الشعب ثم يصدر بمرسوم جمهوري.

وتتولى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية حسب مشروع المرسوم رسم السياسات الاقتصادية للدولة وتنسيقها مع السياسات النقدية والمالية لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والمساهمة في تعزيز دور القطاع العام في الصناعات الإستراتيجية وتطوير برامج تستهدف قطاعات إستراتيجية محددة لدعم الإنتاج المحلي وتنميته وحمايته في مجال التجارة الدولية وإرساء مفهوم الاقتصاد المعرفي بما يتيح تنويع بنية الاقتصاد ومصادره والإشراف على تنظيم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووضع الخطط الإستراتيجية والسياسات والبرامج التنفيذية والمبادرات اللازمة لإدماج القطاع الاقتصادي غير المنظم ضمن الخطط الاقتصادية والوطنية.

إضافة إلى إدارة قطاع التجارة الخارجية وتطوير السياسات والتشريعات التجارية يقول أبو فخر يستهدف تأمين متطلبات السوق المحلية ورصد الاحتياجات الفعلية له بأسعار منافسة وتعزيز القدرة التصديرية الوطنية وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتطوير أنظمة التعرفة الجمركية والإشراف على فروع ومكاتب ووكالات الشركات والهيئات الأجنبية ومكاتب الوساطة والتمثيل الإقليمي في سورية.

وأضاف أبو فخر: إن مشروع المرسوم الجديد يتيح للوزارة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم والمنظمات والهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية وإحداث مجالس أعمال مع دول العالم.

شبعاني لـ«الوطن»: تصدير الزهور كان خجولاً

| الوطن

صرّح رئيس لجنة المشاتل والزهور في اتحاد غرف الزراعة السورية محمد شبعاني لـ«الوطن» باتساع رقعة المساحات المزروعة بالنباتات الطبية والعطرية في أغلب المحافظات ليصل الرقم إلى حوالي ١٥ ألف هكتار مزروعة في النباتات الطبية والعطرية على امتداد المساحة من محافظات الساحل السوري وصولاً إلى محافظة السويداء، وذلك بالتعاون مع اتحادات غرفة الزراعة والمصدرين والفاو والأمم المتحدة لأهمية هذا القطاع، وذلك لإعادة أحياء العديد من النباتات العطرية والطبية التي شارفت على الانقراض نتيجة الرعي الجائر والعمليات العسكرية، منوهاً إلى أن إنتاج هذه المساحات المزروعة حديثاً يحتاج ما بين العام والعامين ليبدأ حصاده وتحقيق نتائج جيدة.

ونوه بأنه مع بدء حالة التعافي يمكن العودة للحديث عن إقامة بورصة الزهور في دمشق والتي كانت قد طرحت في سنوات سابقة ونتيجة الظروف الأمنية والصعوبات تم تجميد المشروع.

ولفت إلى أن التحضيرات بدأت لإطلاق معرض الزهور الدولي الذي سوف يقام في نهاية شهر حزيران في حديقة تشرين بدمشق بالتعاون مع وزارة السياحة ومحافظة ريف دمشق وبمشاركة كبيرة محلياً وتوجيه دعوات للمشاركة العربية والدولية، ويرافق المعرض مهرجان تسوق تقوم به غرفة تجارة دمشق.

وأشار شبعاني إلى حصول سورية على الجائزة الأولى في معرض الزهور الذي أقيم مؤخراً في السودان وهي ليست المرة الأولى التي تتميز فيها المشاركة السورية وتحصد الجوائز، مضيفاً بأن العمل جار حالياً للمشاركة في معرض بغداد للزهور والذي سيقام في الـ٢٣ من الشهر الحالي، على أمل أن تحقق المشاركة السورية حضوراً متميزاً ونوعياً كما هو الحال دائماً.

وفي سياق آخر أشار شبعاني إلى أن قطاع الزهور والنباتات الطبية والعطرية بدأ بالتعافي التدريجي نتيجة اتساع المساحات الآمنة في المحافظات وعلى الطرقات وتوافر المواد الأولية والمحروقات والكهرباء، وذلك بعد أن كان قد وصل لمرحلة الركود التام نتيجة ظروف الحصار الاقتصادي وصعوبات التحويل ومقاطعة الشركات الخارجية والأزمة التي تمر بها البلد ما تسبب بخروج حوالي ٨٠ بالمئة من المنتجين في هذا القطاع.

وأشار إلى أن التصدير كان خجولاً في المرحلة السابقة نتيجة انقطاع طرق التصدير البرية وإغلاق المعابر مع الأردن والعراق، ولذلك كان يتم تصدير كميات خجولة عبر البحر مروراً بمرسين التركية إلى كردستان العراق وصولاً إلى بغداد أو عبر قناة السويس والبحر الأحمر إلى دول الخليج، وهو ما تسبب برفع تكاليف التصدير وخفض الكميات المصدرة، ولذلك يأمل جميع المنتجين والمصدرين في قطاع الزهور بقرب عودة الطرق البرية مع العراق وفتح المعابر لتنشيط حركة التصدير.

منوهاً بأن إعادة التصدير إلى ما كان عليه لهذا القطاع سيحقق عائداً اقتصادياً مهماً للخزينة من القطع الأجنبي حيث إنه يمكن تصدير كامل إنتاج الزهور والنباتات الطبية والعطرية في سورية خلال عشرة أيام إلى دول الخليج والعراق عند فتح الطرق البرية والمعابر، إضافة إلى السعي للتصدير إلى روسيا في المرحلة القادمة بعد تحضير جميع متطلبات التصدير إليها.

مدير هيئة الإشراف لـ«الوطن»: تطبيق معايير عالمية لتقييم أداء الشركات

١٠ مليارات ليرة أخذتها شركات التأمين الخاصة من «المؤمّنين»

| الوطن

بيّن تقرير صادر عن هيئة الإشراف على التأمين أن إجمالي الأقساط في شركات التأمين الخاصة عن العام الماضي (٢٠١٧) سجل ٩،٩ مليارات ليرة سورية، محققة نسبة نمو ٤،١ بالمئة، عن إجمالي ما حققته هذه الشركات من أقساط في العام ٢٠١٦ حيث سجل إجمالي الأقساط حينها ٩،٥ مليارات ليرة.

وبحسب التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، فقد جاء التأمين الصحي في صدارة الأقساط المحصلة خلال العام الماضي لدى شركات التأمين الخاصة مسجلاً نحو ٢،٩ مليار ليرة، وبنسبة نمو عن العام ٢٠١٦ تجاوزت ٤٦٪، بينما حل التأمين الإلزامي للسيارات ثانياً مسجلاً ٢،٥ مليار ليرة بتراجع نسبته ١٦،٨٪، وحقق التأمين الشامل للسيارات نحو ١،٥ مليار ليرة بنسبة نمو ٦،٧٪، وحقق تأمين الحريق أقل من مليار ليرة مسجلاً نمواً بواقع ١٣،٢٪.

وفي تأمين الحوادث العامة كانت الأقساط نحو ٩٠٠ مليون ليرة مسجلة تراجعاً بمعدل ٢٠٪ عن العام ٢٠١٦، وسجلت معدلات النمو في النقل تراجعاً بمقدار ١٤،٥٪ عن العام ٢٠١٦، وفي تأمين الحياة سجلت الأقساط نحو ٤٠٣ ملايين ليرة بنسبة نمو ١٩،٧٪، وتأمين السفر نحو ١١٧ مليون ليرة بنسبة نمو ١٩،٣٪، بينما حل التأمين الهندسي في آخر التصنيف لجهة إجمالي الأقساط محققاً نحو ٤٢ مليون ليرة بينما سجل زيادة في معدلات النمو تجاوزت ٨٦٪ مقارنة مع العام ٢٠١٦.

وأظهر التقرير أن الحصص السوقية من الأقساط سجلت تبايناً واضحاً بين شركات التأمين الخاصة، حيث تجاوزت حصة الشركة الوطنية ١٨٪ من إجمالي الأقساط للعام الماضي لم تتجاوز حصة بعض الشركات الأخرى ٢،٣٪ من هذه الأقساط.

وفي تصريح لـ«الوطن» اعتبر مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش أن هذه البيانات تشير إلى حجم الحصة السوقية لشركات التأمين الخاصة في السوق المحلية وحجم الأقساط ومعدلات النمو التي حققتها هذه الشركات خلال العام الماضي مقارنة مع العام الذي سبقه، بينما تبقى الحصة الأوسع والأهم في سوق التأمين هي للمؤسسة العامة للتأمين، مبيناً أن من أهم أسباب نمو التأمين الصحي هو زيادة عدد المؤمن لهم خلال العام الماضي، وأنه على شركات التأمين العاملة في السوق المحلية تطوير آليات عملها لجهة البحث عن منتجات تأمين جديدة خاصة.

وأشار إلى أن سوق التأمين شهدت خلال السنوات الماضية تغيرات واضحة في وجهتها وهناك فرصة أمام هذه الشركات للتكيف مع وجهة السوق الحالية والتركيز على منتجات تأمين صغيرة تتناسب مع شريحة واسعة من المجتمع وتطوير خطط للتعامل مع المرحلة المقبلة من وجهة السوق التي تتجه نحو إعادة الإعمار، وهي تتطلب الكثير من العمل والبحث وتطوير برامج العمل ما يتوافق مع هذه المرحلة من حالة عامة في تحسن حركة الاقتصاد العام وخاصة في مجال الإعمار وزيادة الإنتاج وحركة التصدير المعول عليها خلال المرحلة المقبلة.

مؤكداً أن توافر التأمين اللازم والمناسب سوف يكون عاملاً مهماً ومشجعاً لدخول العديد من الشركات ورجال الأعمال للاستثمار في سورية بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك تعمل هيئة الإشراف على التأمين على تطبيق معايير عمل عالمية على هذه الشركات على غرار المعايير التي تم تطبيقها على شركات إدارة النفقات الطبية، لتطوير عمل شركات التأمين في السوق السورية ورفع مستوى وجودة الخدمات المقدمة وتطوير برامج ومناهج العمل المتبعة لدى هذه الشركات، حيث يتم اعتماد معايير مماثلة للمعايير العالمية في التأمين وأن حالة المنافسة المضبوطة ستكون هي المحرك الأهم لتطوير عمل هذه الشركات.